

الأنشطة العلمية والفكرية

العدد (٢٧١) ذو القعدة (١٤٢٩هـ) - ديسمبر (١٩٠٧م)

ومن المبادئ حقاً أن حال هذه العلوم قائم إلى حد كبير بين المتخصصين، وإذا كان الأمر كذلك، فمن الواجب، حيث أن يستعين كل متخصص بعلمه بما يعلم غيره من ذوي التخصصات الأخرى، حينما يكون هناك ارتباط وثيق بين علمه وعلمهم، وذلك ليكون على ثقة فيما ينسب إليه من فهم أو بصيرة من حكيم. لا يخفى على أهل العلم أن من الواجب اليوم على كل من يريد أن يستغل في فهم من الله عز وجل، أن يكون على علم بفهم كبير من العلوم التي لها صلة على ما ذكره، على أصول التفسير، والفقه، ومصطلح الحديث وما يفرع منه من المسئلة وما صبح من الحديث عن رسول الله ﷺ وما لم يصح، وأن يكون على جانب كبير من الثقافة والمعرفة باللغة العربية وكيفية.

يبد أن الواقع يشهد أن من النادر جداً، أن يكون الفرد متمكناً في كل علم من هذه العلوم وغيرها، مثلاً لاجل، كما لو كان متخصصاً في علم واحد منها، ولذلك فإن من ألبه أن يرى أهل العلم والمطل والمتخصصون في علم واحد أو اثنين، مع المشاركة طوعاً في العلوم الأخرى الضرورية منها، فكان فهم التفسير والمصاحف، والفقه والمأثور، والتفري والأدب، وغيرهم، مما هو معروف في العلوم الشرعية، فالمفسر مثلاً يستعين بالمحدث والتفري، وهذا يستعين بالتفسير والمحدث، وهذا يستعين بالتفري والفقه، وهذا يستعين بأركان، وغيرهم وهكذا، لكل علم أصل حله من الأجر والتفصيل بالدراسة الجيدة، والاستفادة من علمه والتخصص.

غير أن أهل العلم بالحديث والتخصص منهم بالشرح والتفصيل والمعرفة

بصحيح الحديث وسلفه من القدامى منهم والمحدثون، كانوا أهل العلماء حذاً في الاستدانة بهم والاستفادة من علمهم، لا سيما في القرون المتأخرة لهذه التي نحن فيها وما قبلها من القرون الثلاثة بصورة خاصة، فقد انصرف العلماء فضلاً عن غيرهم من المثالي بهذه العلوم وتدريسها خاصة قبل بطلانها وعطلتها، حتى في المدارس الحكومية، بل إن بعض المدرسين التي كانت متخصصة لتدريس الحديث فيها لم يزل قبل ذلك من القرون ساربت الفوج عراباً يبادء ويحضرها تدريس فيها العلوم الشرعية، وأما الحديث فدراسته ومنها ليس في أمثالها اختصاص في علم الحديث كغير الحديث، يمشي وغيرها.

ومن المعلوم أن علم الحديث النبوي هو أوسع العلوم الشرعية فاعلم وأغنى بها فائدة، وأكثرها اتصالاً وارتباطاً بالمعلوم الآخر، فما من فطر أو فقه أو تاريخ أو لغوي إلا وهو بحاجة إليه، وإلى الاستفادة بالمتخصص فيه، والاستفادة عليه، ومع ذلك فالواقع أن القليل من المتخصصين في العلوم الأخرى من استفاد من علومهم ومخبراتهم، فكان من أكثر ذلك انتشار الأخطاء الضعيفة والموضوعة والتي لا أصل لها بين المسلمين الخاصة منهم والعامة لا أمشي منهم خطياً ولا مدرساً، ولا واضحاً ولا مرشحاً، ولا كتاباً ولا مضافاً، إلا من شاء الله، وقيل ما هم، ذلك لأن قلوبهم مسددة من كتب - هي على اختلاف بحوثها ومراجعتها - جعلها مشحونة بمثل تلك الأخطاء، لم يلتزم من كتبها هذا النهج العلمي من الاستفادة بأهل التخصص والمعرفة بها.

فكم من خلاف يعلم الكلام - ولا أقول التوحيد - ألوح في كتابه من الأخطاء هي عند أهل العلم مذبذبة مكشوفة على دعوى الله ﷻ لا تستحق أن تذكر في كتب الوعظ والاصوف والرقائق، بل كتب العقائد والتوحيد والحقائق مثل حديث : **إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْبَشَرَ قَالَ لَدِ أَقْبَلُ، فَأَقْبَلُ، ثُمَّ قَالَ لَدِ آمُرُ، فَأَمُرُ، فَتَعَالَى: وَحَدَّثِي وَجَلَّتِي مَا خَلَقْتَ خَلْقاً أَعْرَفَ مَعْلَمَ تِلْكَ أَمَلُ، وَكَذَلِكَ** **أَسْمِي** ^{١٢٧}

وكم من ماعز في علم أصول الفقه أقام أصلاً، أو بعد فائقة على أساس حديث منكر أو موضوع عند المصنفين كحديث سعد: «مِمَّ تَعْلَمُ؟» قال: بكتاب قال: قال: «لَنْ لَمْ يَهْدِ» قال: «بِسْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، قال: «لَنْ لَمْ يَهْدِ» قال: اجتهد رأيي...^(٢٠٠) والمصنفون أملي وسعد^(٢٠١).

بل وكم من حديث منكر حافظه، يشرح بأحاديث في الأحكام وغيرها من أبواب الفريعة هي - عند ذوي التخصص منهم بالشرح والتعليل والمعرفة بصحيح الحديث ومطابقه - إما ضعيه أو موضوعه، كالأحاديث التي يخصصها بالحكم وغيرها من المتناظرين.

وكم من مفسر يارح تأويل له، أو ذكر سبب قولها أو ساق قصة متعلقة بها، أو لخاصة ما، اختصاً على حديث لم يثبت من صحته، هو عند أهل المعارف به ضعیف، وموضوع، مثل حديث قصة التكوين عازرون، ومأزوت، وإرتكابهما عند فرائض^(٢٠٢)، وحديث قصة الغرائق وأن الشيطان تكلم على ألسان النبي ﷺ بآية مدح بها أهله المشركين: «كَلِمَاتُ الْغَرِيقِ الْمَلِيَّةِ» وإن شافهين أترسوا^(٢٠٣) وإن في بيان أسئلة ومفاهيم ومفاهيم متواترة، المتعب المتجاذل، لفساد قصة الغرائق وهي معروفة^(٢٠٤).

وكم من عليه جناح لوجب على الناس ما ليس بواجب، أو أسقط عنهم ما هو واجب، أو حرم عليهم، ما ليس بحرام، وأجل لهم ما ليس بحلال أو أبقى عليهم عيافة صحيحه، أو صحيح لهم عيافة باطله، أو سفلت عداً محرماً، بحرم عداً مهوراً، أو أخرج لهم عيافة ليست مشروعة، كل ذلك لم يكن منهم عن هوى أو غرض، بل منهم، وإنما كان احتياطاً منهم على الأحاديث تجميعها كافة وأبست

(٢٠٠) تكلمت عليه في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في يناير بعد وفاته منها قبل التمام.

(٢٠١) انظر في السلسلة المذكورة رقم (٢٧٤).

(٢٠٢) قد روت بخلافها وأنها من الأثر المزيَّف في السلسلة المذكورة، انظر في الاختلاف فخر راجع إليها رقم ٢٧٠.

(٢٠٣) قام بطبعها الكتب الإسلامي بتدقيق إمامه الأخ زهير الشاذلي.

كذلك، وإن أُنهم وجعوا إلى أهل التخصص والمعرفة بالحدوث لعلموا أنها نسخة أو موهوطة، لا يجوز تشريح شيء ما بها، وإن في حدود الكتب والاستنباط، تكلف في التعميم والتحليل، والأحكام والفتاوى ١٩ والأشكال على ما ذكرت، كثرة جداً تلج المسائل إلى الألف.

ولما العمومية وأعمالهم ممن ألف في علوم الدين، والأحكام والأحكام والمواعظ، فحدث من استنبطهم، وما وقع فيها من الأخطاء ولا مخرج وحسبك أن تطالع على كتاب القمعي عن عمل الأمطار في الأمطار في تشريح ما في الإحياء من الأخطاء المحفوظة بين الدين العراقي، ذلك إن فعلت ذلك، فسترى ما هو أصعب وأصعب.

ولما كنا على أبواب حركة علمية واسعة النطاق، في نشر فروع العلوم ومنها الفقه والتشريع الإسلامي، فإن طبعاً جداً أن يكتب كثير من العلماء والكتاب في مواضيع معينة من أبواب الفقه، وبخصوصاً ما كان منها متعلقاً بالحدوث والفتاوى والأحكام والأحكام. وتلقى مساهمات كثيرة في حل هذه المواضيع، وبصورتهم شرح في ألف كتاب خاصة في الفقه الإسلامي أو فقه السنة جامعاً لجميع أو أكثر الأبواب الفقهية التي يحتاجها المسلم مبتدئاً بالكتاب الفقهية، ثم تفصيلها، ثم درجتها، وهكذا إلى آخر الكتاب التي جرى الفقه تديماً على أسلوبها.

والذي رأيت أكثر هؤلاء العلماء والكتاب والمصنفين، قد سوت إليهم عدوى من فقههم من الفقه من ترك الاستعانة بأهل التخصص والمعرفة بالحدوث، فلا تكاد تجد حديثاً واحداً في كل ما يكتبون من المصنفات المتطورة مخرجاً مخصصاً أو مخصصاً على طريقة أهل الحديث، اللهم إلا قليلاً منهم، وبغيرهم صنف من يقول: فروا ثلاثة لم يستكشف ولا بين عرجته من المصنف أو المصنف، وهو قد يكون موضوعاً مكتوباً عند أهل الحديث وقد أتم عليه من أشرنا إليهم غلاتي وأحسناً.

وبذلك يحسن الأشكال:

١- قال بعض الأفاضل ممن كتب في هذه السنة:

«يحرم على الخشب أن يمسك في المسجد الحديث عائشة قالت: «جاء رسول الله ﷺ، ووجهه يوت أحماه شامة في المسجد فقال: وجهاً هذه البيت عن المسجد... فإني لا أعل المسجد لحاف ولا لحشب». رواه أبو داود، ومن أم سلمة قالت: «دخل رسول الله ﷺ مرة هذا المسجد فافق بأعلى صوته: إن المسجد لا يعل لحاف ولا لحشب» رواه ابن ماجه والطبراني.

أقول: لقد حرم المسك في المسجد بناء على هذا الحديث، وأنا أعلم أنه ليس هو أول من فعل ذلك بل هو من قبله بعض من سبق من القضاة وما أورد في ذلك إلا عدم رجوعه إلى أصل التخصيص في الحديث. ولو صبح لوحد قول البيهقي: ليس بقوي. وقول عبد الحق الأصبلي: «لا يشته وتقول الخطابي: «منعه جراحته».

ذكر هذا الإمام النووي في المصحيح المصنف (١٦٠/٢).

ثم إنه لو رجع إلى مصدر الحديث مباشرة ألا وهو أبو داود وابن ماجه، وكان من أصل العلم بتراجم الرواة وأحوالهم، لوحد أن مدار الحديث على جيرة بنت دجاجة، وقد قال البخاري فيها: «منعها حجاباً وكذا وقع في هذا الزعم القاض وهو أن الحديث طريق: أحدها عن عائشة، والأخر عن أم سلمة، وحيلة الأمر أن الطريق واحدة فادعها حتى جيرة هذه كما كبرت إليه كذا، غاية ما في الأمر، أن بعض الرواة اختفوا في إسناده عن جيرة. فقال أحدهم: «عنها عن عائشة، وقال آخر: «عنها عن أم سلمة، فيرجع من لم يرجع في الحديث إلى الأصول والأهوال أن الحديث طريق، زد على ذلك أن هذا الاختلاف يجر عند أهل الحديث اضطراباً يزيد الحديث ضعفاً على ضعفه، فكيف يجوز لعالم أن يخرج بمثل هذا؟»

وليس غرضي الآن تطبيق القول والإقامة في بيان ضعف الحديث وما قيل فيه.

٢- وكان آخر من الأفاضل المشهورين والعلماء البارزين في زمانه له في منظوم قيمة لأهل القبة:

عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كل مسلم أحداً من أهل اللغة انقص منه شيء كما لو قال مسلماً⁽¹⁾.

ثم استدل على ذلك بحديث ابن عمر عن الصادق عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال مسلماً بمطعم، وقالت أنا أكرم عربي، وقالت أمية من بني بنية⁽²⁾.

مع أن هذا الحديث عند أهل المعرفة به ضعيف، فإن أي اختلاف بينهم عند ضبط الطحاوي والدارقطني والبيهقي ونقل عن الإمام صالح بن محمد الساجدة قال: فهو مرسل منكروا.

وأما أن القاضى المشار إليه استخرج الحديث بنفسه من حسن الدارقطني لوجهه كلام الدارقطني عليه صريحاً في تضعيفه إياه، وذلك قوله (ص 34): ثم يستدل به إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث، والقنوات عن ربيعة عن ابن أبي عمير عن مرسل عن النبي ﷺ، وابن أبي عمير ضعيف، لا تقوم به حجة ولا يحمل الحديث، فكيف بما رويته⁽³⁾.

وقد فصلت القول على هذا الحديث وذكر متروكه ومثاله وانعز من أهل العلم في تضعيفه في الجزء الخامس من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم (260).

3- وقال الله في حديث الترمذي الثاني الأول: حصر التبرئة، وقد ذكر حاشية من الأحاديث كأئمة لجملة من الأصول والفوائد الكلية التي تركها ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم، منها حديث: لا تلمظوا كمل البطالة ثم قال القاضى المشار إليه: فهذا الحديث مثلاً يصلح أساساً لتكرار مرور الزمن، وتحديد الحد للبطالة وبعض الموقوف، ولا يستعمل بعض المبادرات اختيار القوية والعمى، و...⁽⁴⁾.

ثم أن المذكور رجع إلى بعض المتخصصين في الحديث والمأثورين بصحة

(1) انظر الله السنة النبوية سابق رقم 119-120 في اللغة الأولى.

(2) انظر كتاب عقوبة الإسلام وحديثه من 111 لأئمة القويين.

(3) انظر كتاب حاشية الترمذي المرفوعة المرفوعة في اللغة الأولى 119 و 120 و 121 و 122 و 123 و 124 و 125 و 126 و 127 و 128 و 129 و 130 و 131 و 132 و 133 و 134 و 135 و 136 و 137 و 138 و 139 و 140 و 141 و 142 و 143 و 144 و 145 و 146 و 147 و 148 و 149 و 150 و 151 و 152 و 153 و 154 و 155 و 156 و 157 و 158 و 159 و 160 و 161 و 162 و 163 و 164 و 165 و 166 و 167 و 168 و 169 و 170 و 171 و 172 و 173 و 174 و 175 و 176 و 177 و 178 و 179 و 180 و 181 و 182 و 183 و 184 و 185 و 186 و 187 و 188 و 189 و 190 و 191 و 192 و 193 و 194 و 195 و 196 و 197 و 198 و 199 و 200 و 201 و 202 و 203 و 204 و 205 و 206 و 207 و 208 و 209 و 210 و 211 و 212 و 213 و 214 و 215 و 216 و 217 و 218 و 219 و 220 و 221 و 222 و 223 و 224 و 225 و 226 و 227 و 228 و 229 و 230 و 231 و 232 و 233 و 234 و 235 و 236 و 237 و 238 و 239 و 240 و 241 و 242 و 243 و 244 و 245 و 246 و 247 و 248 و 249 و 250 و 251 و 252 و 253 و 254 و 255 و 256 و 257 و 258 و 259 و 260 و 261 و 262 و 263 و 264 و 265 و 266 و 267 و 268 و 269 و 270 و 271 و 272 و 273 و 274 و 275 و 276 و 277 و 278 و 279 و 280 و 281 و 282 و 283 و 284 و 285 و 286 و 287 و 288 و 289 و 290 و 291 و 292 و 293 و 294 و 295 و 296 و 297 و 298 و 299 و 300 و 301 و 302 و 303 و 304 و 305 و 306 و 307 و 308 و 309 و 310 و 311 و 312 و 313 و 314 و 315 و 316 و 317 و 318 و 319 و 320 و 321 و 322 و 323 و 324 و 325 و 326 و 327 و 328 و 329 و 330 و 331 و 332 و 333 و 334 و 335 و 336 و 337 و 338 و 339 و 340 و 341 و 342 و 343 و 344 و 345 و 346 و 347 و 348 و 349 و 350 و 351 و 352 و 353 و 354 و 355 و 356 و 357 و 358 و 359 و 360 و 361 و 362 و 363 و 364 و 365 و 366 و 367 و 368 و 369 و 370 و 371 و 372 و 373 و 374 و 375 و 376 و 377 و 378 و 379 و 380 و 381 و 382 و 383 و 384 و 385 و 386 و 387 و 388 و 389 و 390 و 391 و 392 و 393 و 394 و 395 و 396 و 397 و 398 و 399 و 400 و 401 و 402 و 403 و 404 و 405 و 406 و 407 و 408 و 409 و 410 و 411 و 412 و 413 و 414 و 415 و 416 و 417 و 418 و 419 و 420 و 421 و 422 و 423 و 424 و 425 و 426 و 427 و 428 و 429 و 430 و 431 و 432 و 433 و 434 و 435 و 436 و 437 و 438 و 439 و 440 و 441 و 442 و 443 و 444 و 445 و 446 و 447 و 448 و 449 و 450 و 451 و 452 و 453 و 454 و 455 و 456 و 457 و 458 و 459 و 460 و 461 و 462 و 463 و 464 و 465 و 466 و 467 و 468 و 469 و 470 و 471 و 472 و 473 و 474 و 475 و 476 و 477 و 478 و 479 و 480 و 481 و 482 و 483 و 484 و 485 و 486 و 487 و 488 و 489 و 490 و 491 و 492 و 493 و 494 و 495 و 496 و 497 و 498 و 499 و 500 و 501 و 502 و 503 و 504 و 505 و 506 و 507 و 508 و 509 و 510 و 511 و 512 و 513 و 514 و 515 و 516 و 517 و 518 و 519 و 520 و 521 و 522 و 523 و 524 و 525 و 526 و 527 و 528 و 529 و 530 و 531 و 532 و 533 و 534 و 535 و 536 و 537 و 538 و 539 و 540 و 541 و 542 و 543 و 544 و 545 و 546 و 547 و 548 و 549 و 550 و 551 و 552 و 553 و 554 و 555 و 556 و 557 و 558 و 559 و 560 و 561 و 562 و 563 و 564 و 565 و 566 و 567 و 568 و 569 و 570 و 571 و 572 و 573 و 574 و 575 و 576 و 577 و 578 و 579 و 580 و 581 و 582 و 583 و 584 و 585 و 586 و 587 و 588 و 589 و 590 و 591 و 592 و 593 و 594 و 595 و 596 و 597 و 598 و 599 و 600 و 601 و 602 و 603 و 604 و 605 و 606 و 607 و 608 و 609 و 610 و 611 و 612 و 613 و 614 و 615 و 616 و 617 و 618 و 619 و 620 و 621 و 622 و 623 و 624 و 625 و 626 و 627 و 628 و 629 و 630 و 631 و 632 و 633 و 634 و 635 و 636 و 637 و 638 و 639 و 640 و 641 و 642 و 643 و 644 و 645 و 646 و 647 و 648 و 649 و 650 و 651 و 652 و 653 و 654 و 655 و 656 و 657 و 658 و 659 و 660 و 661 و 662 و 663 و 664 و 665 و 666 و 667 و 668 و 669 و 670 و 671 و 672 و 673 و 674 و 675 و 676 و 677 و 678 و 679 و 680 و 681 و 682 و 683 و 684 و 685 و 686 و 687 و 688 و 689 و 690 و 691 و 692 و 693 و 694 و 695 و 696 و 697 و 698 و 699 و 700 و 701 و 702 و 703 و 704 و 705 و 706 و 707 و 708 و 709 و 710 و 711 و 712 و 713 و 714 و 715 و 716 و 717 و 718 و 719 و 720 و 721 و 722 و 723 و 724 و 725 و 726 و 727 و 728 و 729 و 730 و 731 و 732 و 733 و 734 و 735 و 736 و 737 و 738 و 739 و 740 و 741 و 742 و 743 و 744 و 745 و 746 و 747 و 748 و 749 و 750 و 751 و 752 و 753 و 754 و 755 و 756 و 757 و 758 و 759 و 760 و 761 و 762 و 763 و 764 و 765 و 766 و 767 و 768 و 769 و 770 و 771 و 772 و 773 و 774 و 775 و 776 و 777 و 778 و 779 و 780 و 781 و 782 و 783 و 784 و 785 و 786 و 787 و 788 و 789 و 790 و 791 و 792 و 793 و 794 و 795 و 796 و 797 و 798 و 799 و 800 و 801 و 802 و 803 و 804 و 805 و 806 و 807 و 808 و 809 و 810 و 811 و 812 و 813 و 814 و 815 و 816 و 817 و 818 و 819 و 820 و 821 و 822 و 823 و 824 و 825 و 826 و 827 و 828 و 829 و 830 و 831 و 832 و 833 و 834 و 835 و 836 و 837 و 838 و 839 و 840 و 841 و 842 و 843 و 844 و 845 و 846 و 847 و 848 و 849 و 850 و 851 و 852 و 853 و 854 و 855 و 856 و 857 و 858 و 859 و 860 و 861 و 862 و 863 و 864 و 865 و 866 و 867 و 868 و 869 و 870 و 871 و 872 و 873 و 874 و 875 و 876 و 877 و 878 و 879 و 880 و 881 و 882 و 883 و 884 و 885 و 886 و 887 و 888 و 889 و 890 و 891 و 892 و 893 و 894 و 895 و 896 و 897 و 898 و 899 و 900 و 901 و 902 و 903 و 904 و 905 و 906 و 907 و 908 و 909 و 910 و 911 و 912 و 913 و 914 و 915 و 916 و 917 و 918 و 919 و 920 و 921 و 922 و 923 و 924 و 925 و 926 و 927 و 928 و 929 و 930 و 931 و 932 و 933 و 934 و 935 و 936 و 937 و 938 و 939 و 940 و 941 و 942 و 943 و 944 و 945 و 946 و 947 و 948 و 949 و 950 و 951 و 952 و 953 و 954 و 955 و 956 و 957 و 958 و 959 و 960 و 961 و 962 و 963 و 964 و 965 و 966 و 967 و 968 و 969 و 970 و 971 و 972 و 973 و 974 و 975 و 976 و 977 و 978 و 979 و 980 و 981 و 982 و 983 و 984 و 985 و 986 و 987 و 988 و 989 و 990 و 991 و 992 و 993 و 994 و 995 و 996 و 997 و 998 و 999 و 1000 و 1001 و 1002 و 1003 و 1004 و 1005 و 1006 و 1007 و 1008 و 1009 و 1010 و 1011 و 1012 و 1013 و 1014 و 1015 و 1016 و 1017 و 1018 و 1019 و 1020 و 1021 و 1022 و 1023 و 1024 و 1025 و 1026 و 1027 و 1028 و 1029 و 1030 و 1031 و 1032 و 1033 و 1034 و 1035 و 1036 و 1037 و 1038 و 1039 و 1040 و 1041 و 1042 و 1043 و 1044 و 1045 و 1046 و 1047 و 1048 و 1049 و 1050 و 1051 و 1052 و 1053 و 1054 و 1055 و 1056 و 1057 و 1058 و 1059 و 1060 و 1061 و 1062 و 1063 و 1064 و 1065 و 1066 و 1067 و 1068 و 1069 و 1070 و 1071 و 1072 و 1073 و 1074 و 1075 و 1076 و 1077 و 1078 و 1079 و 1080 و 1081 و 1082 و 1083 و 1084 و 1085 و 1086 و 1087 و 1088 و 1089 و 1090 و 1091 و 1092 و 1093 و 1094 و 1095 و 1096 و 1097 و 1098 و 1099 و 1100 و 1101 و 1102 و 1103 و 1104 و 1105 و 1106 و 1107 و 1108 و 1109 و 1110 و 1111 و 1112 و 1113 و 1114 و 1115 و 1116 و 1117 و 1118 و 1119 و 1120 و 1121 و 1122 و 1123 و 1124 و 1125 و 1126 و 1127 و 1128 و 1129 و 1130 و 1131 و 1132 و 1133 و 1134 و 1135 و 1136 و 1137 و 1138 و 1139 و 1140 و 1141 و 1142 و 1143 و 1144 و 1145 و 1146 و 1147 و 1148 و 1149 و 1150 و 1151 و 1152 و 1153 و 1154 و 1155 و 1156 و 1157 و 1158 و 1159 و 1160 و 1161 و 1162 و 1163 و 1164 و 1165 و 1166 و 1167 و 1168 و 1169 و 1170 و 1171 و 1172 و 1173 و 1174 و 1175 و 1176 و 1177 و 1178 و 1179 و 1180 و 1181 و 1182 و 1183 و 1184 و 1185 و 1186 و 1187 و 1188 و 1189 و 1190 و 1191 و 1192 و 1193 و 1194 و 1195 و 1196 و 1197 و 1198 و 1199 و 1200 و 1201 و 1202 و 1203 و 1204 و 1205 و 1206 و 1207 و 1208 و 1209 و 1210 و 1211 و 1212 و 1213 و 1214 و 1215 و 1216 و 1217 و 1218 و 1219 و 1220 و 1221 و 1222 و 1223 و 1224 و 1225 و 1226 و 1227 و 1228 و 1229 و 1230 و 1231 و 1232 و 1233 و 1234 و 1235 و 1236 و 1237 و 1238 و 1239 و 1240 و 1241 و 1242 و 1243 و 1244 و 1245 و 1246 و 1247 و 1248 و 1249 و 1250 و 1251 و 1252 و 1253 و 1254 و 1255 و 1256 و 1257 و 1258 و 1259 و 1260 و 1261 و 1262 و 1263 و 1264 و 1265 و 1266 و 1267 و 1268 و 1269 و 1270 و 1271 و 1272 و 1273 و 1274 و 1275 و 1276 و 1277 و 1278 و 1279 و 1280 و 1281 و 1282 و 1283 و 1284 و 1285 و 1286 و 1287 و 1288 و 1289 و 1290 و 1291 و 1292 و 1293 و 1294 و 1295 و 1296 و 1297 و 1298 و 1299 و 1300 و 1301 و 1302 و 1303 و 1304 و 1305 و 1306 و 1307 و 1308 و 1309 و 1310 و 1311 و 1312 و 1313 و 1314 و 1315 و 1316 و 1317 و 1318 و 1319 و 1320 و 1321 و 1322 و 1323 و 1324 و 1325 و 1326 و 1327 و 1328 و 1329 و 1330 و 1331 و 1332 و 1333 و 1334 و 1335 و 1336 و 1337 و 1338 و 1339 و 1340 و 1341 و 1342 و 1343 و 1344 و 1345 و 1346 و 1347 و 1348 و 1349 و 1350 و 1351 و 1352 و 1353 و 1354 و 1355 و 1356 و 1357 و 1358 و 1359 و 1360 و 1361 و 1362 و 1363 و 1364 و 1365 و 1366 و 1367 و 1368 و 1369 و 1370 و 1371 و 1372 و 1373 و 1374 و 1375 و 1376 و 1377 و 1378 و 1379 و 1380 و 1381 و 1382 و 1383 و 1384 و 1385 و 1386 و 1387 و 1388 و 1389 و 1390 و 1391 و 1392 و 1393 و 1394 و 1395 و 1396 و 1397 و 1398 و 1399 و 1400 و 1401 و 1402 و 1403 و 1404 و 1405 و 1406 و 1407 و 1408 و 1409 و 1410 و 1411 و 1412 و 1413 و 1414 و 1415 و 1416 و 1417 و 1418 و 1419 و 1420 و 1421 و 1422 و 1423 و 1424 و 1425 و 1426 و 1427 و 1428 و 1429 و 1430 و 1431 و 1432 و 1433 و 1434 و 1435 و 1436 و 1437 و 1438 و 1439 و 1440 و 1441 و 1442 و 1443 و 1444 و 1445 و 1446 و 1447 و 1448 و 1449 و 1450 و 1451 و 1452 و 1453 و 1454 و 1455 و 1456 و 1457 و 1458 و 1459 و 1460 و 1461 و 1462 و 1463 و 1464 و 1465 و 1466 و 1467 و 1468 و 1469 و 1470 و 1471 و 1472 و 1473 و 1474 و 1475 و 1476 و 1477 و 1478 و 1479 و 1480 و 1481 و 1482 و 1483 و 1484 و 1485 و 1486 و 1487 و 1488 و 1489 و 1490 و 1491 و 1492 و 1493 و 1494 و 1495 و 1496 و 1497 و 1498 و 1499 و 1500 و 1501 و 1502 و 1503 و 1504 و 1505 و 1506 و 1507 و 1508 و 1509 و 1510 و 1511 و 1512 و 1513 و 1514 و 1515 و 1516 و 1517 و 1518 و 1519 و 1520 و 1521 و 1522 و 1523 و 1524 و 1525 و 1526 و 1527 و 1528 و 1529 و 1530 و 1531 و 1532 و 1533 و 1534 و 1535 و 1536 و 1537 و 1538 و 1539 و 1540 و 1541 و 1542 و 1543 و 1544 و 1545 و 1546 و 1547 و 1548 و 1549 و 1550 و 1551 و 1552 و 1553 و 1554 و 1555 و 1556 و 1557 و 1558 و 1559 و 1560 و 1561 و 1562 و 1563 و 1564 و 1565 و 1566 و 1567 و 1568 و 1569 و 1570 و 1571 و 1572 و 1573 و 1574 و 1575 و 1576 و 1577 و 1578 و 1579 و 1580 و 1581 و 1582 و 1583 و 1584 و 1585 و 1586 و 1587 و 1588 و 1589 و 1590 و 1591 و 1592 و 1593 و 1594 و 1595 و 1596 و 1597 و 1598 و 1599 و 1600 و 1601 و 1602 و 1603 و 1604 و 1605 و 1606 و 1607 و 1608 و 1609 و 1610 و 1611 و 1612 و 1613 و 1614 و 1615 و 1616 و 1617 و 1618 و 1619 و 1620 و 1621 و 1622 و 1623 و 1624 و 1625 و 1626 و 1627 و 1628 و 1629 و 1630 و 1631 و 1632 و 1633 و 1634 و 1635 و 1636 و 1637 و 1638 و 1639 و 1640 و 1641 و 1642 و 1643 و 1644 و 1645 و 1646 و 1647 و 1648 و 1649 و 1650 و 1651 و 1652 و 1653 و 1654 و 1655 و 1656 و 1657 و 1658 و 1659 و 1660 و 1661 و 1662 و 1663 و 1664 و 1665 و 1666 و 1667 و 1668 و 1669 و 1670 و 1671 و 1672 و 1673 و 1674 و 1675 و 1676 و 1677 و 1678 و 1679 و 1680 و 1681 و 1682 و 1683 و 1684 و 1685 و 1686 و 1687 و 1688 و 1689 و 1690 و 1691 و 1692 و 1693 و 1694 و 1695 و 1696 و 1697 و 1698 و 1699 و 1700 و 1701 و 1702 و 1703 و 1704 و 1705 و 1706 و 1707 و 1708 و 1709 و 1710 و 1711 و 1712 و 1713 و 1714 و 1715 و 1716 و 1717 و 1718 و 1719 و 1720 و 1721 و 1722 و 1723 و 1724 و 1725 و 1726 و 1727 و 1728 و 1729 و 1730 و 1731 و 1732 و 1733 و 1734 و 1735 و 1736 و 1737 و 1738 و 1739 و 1740 و 1741 و 1742 و 1743 و 1744 و 1745 و 1746 و 1747 و 1748 و 1749 و 1750 و 1751 و 1752 و 1753 و 1754 و 1755 و 1756 و 1757 و 1758 و 1759 و 1760 و 1761 و 1762 و 1763 و 1764 و 1765 و 1766 و 1767 و 1768 و 1769 و 1770 و 1771 و 1772 و 1773 و 1774 و 1775 و 1776 و 1777 و 1778 و 1779 و 1780 و 1781 و 1782 و 1783 و 1784 و 1785 و 1786 و 1787 و 1788 و 1789 و 1790 و 1791 و 1792 و 1793 و 1794 و 1795 و 1796 و 1797 و 1798 و 1799 و 1800 و 1801 و 1802 و 1803 و 1804 و 1805 و 1806 و 1807 و 1808 و 1809 و 1810 و 1811 و 1812 و 1813 و 1814 و 1815 و 1816 و 1817 و 1818 و 1819 و 1820 و 1821 و 1822 و 1823 و 1824 و 1825 و 1826 و 1827 و 1828 و 1829 و 1830 و 1831 و 1832 و 1833 و 1834 و 1835 و 1836 و 1837 و 1838 و 1839 و 1840 و 1841 و 1842 و 1843 و 1844 و 1845 و 1846 و 1847 و 1848 و 1849 و 1850 و 1851 و 1852 و 1853 و 1854 و 1855 و 1856 و 1857 و 1858 و 1859 و 1860 و 1861 و 1862 و 1863 و 1864 و 1865 و 1866 و 1867 و 1868 و 1869 و 1870 و 1871 و 1872 و 1873 و 1874 و 1875 و 1876 و 1877 و 1878 و 1879 و 1880 و 1881 و 1882 و 1883 و 1884 و 1885 و 1886 و 1887 و 1888 و 1889 و 1890 و 1891 و 1892 و 1893 و 1894 و 1895 و 1896 و 1897 و 1898 و 1899 و 1900 و 1901 و 1902 و 1903 و 1904 و 1905 و 1906 و 1907 و 1908 و 1909 و 1910 و 1911 و 1912 و 1913 و 1914 و 1915 و 1916 و 1917 و 1918 و 1919 و 1920 و 1921 و 1922 و 1923 و 1924 و 1925 و 1926 و 1927 و 1928 و 1929 و 1930 و 1931 و 1932 و 1933 و 1934 و 1935 و 1936 و 1937 و 1938 و 1939 و 1940 و 1941 و 1942 و 1943 و 1944 و 1945 و 1946 و 1947 و 1948 و 1949 و 1950 و 1951 و 1952 و 1953 و 1954 و 1955 و 1956 و 1957 و 1958 و 1959 و 1960 و 1961 و 1962 و 1963 و 1964 و 1965 و 1966 و 1967 و 1968 و 1969 و 1970 و 1971 و 1972 و 1973 و 1974 و 1975 و 1976 و 1977 و 1978 و 1979 و 1980 و 1981 و 1982 و 1983 و 1984 و 1985 و 1986 و 1987 و 1988 و 1989 و 1990 و 1991 و 1992 و 1993 و 1994 و 1995 و 1996 و 1997 و 1998 و 1999 و 2000 و 2001 و 2002 و 2003 و 2004 و 2005 و 2006 و 2007 و 2008 و 2009 و 2010 و 2011 و 2012 و 2013 و 2014 و 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021 و 2022 و 2023 و 2024 و 2025 و 2026 و 2027 و 2028 و 2029 و 2030 و 2031 و 2032 و 2033 و 2034 و 2035 و 2036 و 2037 و 2038 و 2039 و 2040 و 2041 و 2042 و 2043 و 2044 و 2045 و 2046 و 2047 و 2048 و 2049 و 2050 و 2051 و 2052 و 2053 و 2054 و 2055 و 2056 و 2057 و 2058 و 2059 و 2060 و 2061 و 2062 و 2063 و 2064 و 2065 و 2066 و 2067 و 2068 و 2069 و 2070 و 2071 و 2072 و 2073 و 2074 و 2075 و 2076 و 2077 و 2078 و 2079 و 2080 و 2081 و 2082 و 2083 و 2084 و 2085 و 2086 و 2087 و 2088 و 2089 و 2090 و 2091 و 2092 و 2093 و 2094 و 2095 و 2096 و 2097 و 2098 و 2099 و 2100 و 2101 و 2102 و 2103 و 2104 و 2105 و 2106 و 2107 و 2108 و 2109 و 2110 و 2111 و 2112 و 2113 و 2114 و 2115 و 2116 و 2117 و 2118 و 2119 و 2120 و 2121 و 2122 و 2123 و 2124 و 2125 و 2126 و 2127 و 2128 و 2129 و 2130 و 2131 و 2132 و 2133 و 2134 و 2135 و 2136 و 2137 و 2138 و 2139 و 2140 و 2141 و 2142 و 2143 و 2144 و 2145 و 2146 و 2147 و 2148 و 2149 و 2150 و 2151 و 2152 و 2153 و 2154 و 2155 و 2156 و 2157 و 2158 و 2159 و 2160 و 2161 و 2162 و 2163 و 2164 و 2165 و 2166 و 2167 و 2168 و 2169 و 2170 و 2171 و 2172 و 2173 و 2174 و 2175 و 2176 و 2177 و 2178 و 2179 و 2180 و 218

والمعينة، لما جاز بسببه إلى النبي ﷺ ولما علمه مثلاً للتفكير التي ذكرها، فقد قال أبو زرعة: «حديث منكر» وقال أبو حيان: «لا أصل له».

وأورد البيهقي في عشرين الكثرية (٢٧٠-٢٨٠) في جملة أحاديث منكرها بأسانيداً في: «باب رواية أقوال منكرها منكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة».

٤- حديث أن النبي ﷺ قال في أهل مكة: لهم مالنا وعليهم ما علينا.

لقد اجتمع أن أصبح هذا الحديث من أكثر من خطبات ومواقف ومناصب، وهم يتكلمون من حقوق أهل مكة في الإسلام، جازين بسببه إلى النبي عليه الصلاة والسلام، حتى أصبح تلك خطبة واسعة في القرب كثير من الدعاء المعروف بالإسلام والتضيق، فضلاً عن غرضهم من المسلمين الصالحين، فلهذا أحد دعائهم يصرح بعض تلك في بيان أكتفه على الناس بمسألة العدل التي قام حول محاولة بعض إخواننا الإسلاميين لإبدال دين النبوة الإسلام، في دستور سنة ١٩٨٠ فقال: القواعطون، مشايرون في الحقوق لا يحل بين مواطن ومن الوصول إلى أعلى منصب النبوة بسبب الذين أو الذين أو الكفة وزير هذا الكلام إلى هذا الحديث، والحديث المقدم برقم (٢٧).

وقرأه أن هذا الحديث لا أصل له من النبي ﷺ بهذا السياق التي اختصها ذكره، ولما أورد حاكماً بعض الفقهاء الذين لا علم منهم بالسنة، فقلده من أشرنا إليهم، ثم أكتفاه الحديث على الناس بشروط بينهم كتاباً ورواها، دون أن يحاولوا الرجوع به إلى ذوي التخصص في الحديث ليكونوا على يده من أمره ولا ينسوا إلى النبي ﷺ ما ليس من حديثه، بل هو مخالف له أحد المعارض، فقد ثبت منه ﷺ أنه قال هذه الجملة: لهم ما لنا وعليهم ما علينا في الذين مسلمون من المشركين، ورد ذلك منه ﷺ من حديث يونس بن الحصيب وسلمان الفارسي وغيرهما.

قد حوت هذا مصدر الحصيب المبرور، فلا خلاف ولا خلاف.

وهو حديث متداول على ألسنة بعض الفقهاء ومطويع في غير ما كتابه الفقهاء، والتفكير على ألسنة الناس حتى توحي به بعض المنابر في بلادنا القبلية، ولا

أُخبر أنه من رسول الله ﷺ بهذا الخطب، بل إن محمداً مخالفاً لبعض الأحاديث المتقدمة قالوا ﷺ: «هنا جاء أحدكم روح الجحمة والإمام يطلب ظركم، فركبوا إنهم لهذا أئمة الإمام مسلم والقرآن».

وقد نشر هذا الكتاب، وما كان أهل العلم به في سلسلة الأبحاث
(العدد ١٠٧) في شهر ١٢٧٢ هـ الموافق ١٩٥١ م.

ومن الأمثلة المثلثة - وهي فيض من فيض - بين لكل حافل أن الأحاديث
المتصلة مع الجوهل بها من أثر الفرائض - إن لم أقل: هي أكبرها إطلاقاً - على
جمل بعض المسلمين على الاعتراف من بينهم، فحرفاً أخذ أنه أسطر ما
أصيب به المسلمون من الاعترافات الكثيرة، تلك الأنهم في قيامهم بإعادة
وتمسكهم بها، يكون أنهم إما يتعذر كلام من أوجب الله عليهم اتباعه
والسليم لكلامه - ووجهه بقرائن: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ﴾
﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وصدق الله - وأيضاً أياك حين استعملوا لكل ما ينسب
إليه ﷺ من الأحاديث، ولم يحرروا ما صبح منها لم يصب، مع أنهم
وإنهم بأنه ليس كل ما يروى إليه ﷺ من الحديث صحيح ثابت عنه، فكان
المفروض أن يكون هذا وجهه كائناً ليحصلهم على البحث والتدقيق والطلب
الحديث الصحيح، فكيف ورسول الله ﷺ قد أحرم فيما صبح عنه أن ينسب
فمن سيكتسبون عليه، في مثل قوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ﴾
﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، علي تصديقاً قليلاً يقتضيه من الآثار، رواد مسلم من حديثه المرفوعة
ﷺ، ثم حلوهم ﷺ من الآثار هؤلاء الكفار والاعتناء على حديثهم قال
ﷺ: «يكون في أثر الفرائض وحالون كاشرون بأنهم من الأحاديث بما لم يسمروا
أنهم ولا يذكروا، لا يفلونكم ولا يفتونكم». رواد مسلم أيضاً من حديث أبي
سورة ﷻ

وہاں من حرمہ ﷺ علی حیوۃ، و سلامہ من اہل قریۃ یا احادیث الکتابین علیہ
الہ اخیر الذین یرویون الاحادیث عن اہل بیتہما من صحابہ نسبتا الیہ ﷺ فی
حکم الکتابین علیہ، فقال ﷺ فمن حدث علی بحديث یروى عن ابي ابيہ لم یحکم

أحد الكتابين^{١٢١}.

وقال (رحمه الله): «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع» ووافقه مسلم. وروى عن الإمام مالك (رحمه الله) قال ابن وهب: «أعلم أنه ليس بسلام رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع».

ومن عبد الرحمن بن مهدي قال: «لا يكون رجل إماماً يفتي به حتى يسلط من يخطب ما سمع».

ولذلك نقل العلماء على أنه لا يجوز الاحتجاج بالحدث الضعيف في الأحكام^{١٢٢} خلافاً عن الخلاف، ذلك لأن الحدث الضعيف لا يفيد إلا الظن غير جرح ولا إبطال به منصوص به في الكتاب والسنة، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِمَا هُمْ بَيْنَ يَدَيْهِمْ فَهُمْ يُسْتَكْفَرُونَ﴾ (٢٨)، وقال (رحمه الله): «لو لم يظن، لكان ظن أئمة الحديث» نقل عليه ولي حديث آخر: «اقرأ الحديث على إلا ما علمته لمن قلب على متعلماً فليقرأ بقوله من الدابة»^{١٢٣}.

وهذا كان الأمر كذلك، فكان الواجب على العلماء الذين هم المراجع لامة الناس في التعرف على أحكام الشريعة فضلاً أن يكونوا أحد الناس عن مخالفة هذه التصور، ومتابعة ذلك الاتفاق الذي العهد بأستقام من العلماء الذين قالوا به ذلك ما يقتضيه حسن الظن بهم وبجالة قدرهم.

ولكن الواقع يشهد - والأسف بدلاً كفي - أن جمهورهم على اختلاف مذاهبهم قد اختلفت كتبهم بشأن الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي رتبوا عليها أحكاماً شرعية كثيرة على اختلاف الروايات وخطورتها، مما سبب التعجيل للقول في بعضها والتفصيل لها بأحاديث هم معتبروها والمستدلون بها، تعجب على ذلك بعض المعاصرين^{١٢٤}.

وهذا أمر يشهد به كل من له معرفة بعلم الحديث، وله اطلاع لا بأس به على

[١٢١] انظر الفروع شرح لمصنف الإمام النووي ٣٥، ٣٦، والألفية للشيخ أبي القاسم القفاري ص ٤٠.

[١٢٢] انظر مقدمة إمام الفلاح ص ٧ الطبعة الثالثة.

الكتب القليلة المبسطة في المطابع الأخرى، ومن أجل ذلك وضع جماعة من أئمة الحديث على بعض الأبحاث منها كتب التبريعات المعروفة^(١). وأخذ ابن الجوزي الحنبلي أتباعه «المحقق» في مسائل «المحقق» وذكر في مقدمته الشامل أنه على تأليفه قال: «كان السبب في إثارة العرم لتصنيف هذا الكتاب أن جماعة من إخواني ومشايعي في القلعة كانوا يسألوني في زمن الصيا جميع أسانيد «المحقق» ويأتون ما صحيح منها وما طعن فيه، وأخذت أفرق في هذا المسعى:

أحدهما: التحقيق بالطب.

والثاني: طي أن ما في «المحقق» من ذلك يكفي، فلما نظرت في «المحقق» رأيت بحاجة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاء، يقول أحدهم على أسانيد لا تصح، ويحرف عن الصحيح ويقلد بعضهم بعضاً فيما يقل. ثم قد القسم المتأخرون ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قوم طلب عليهم الكمال، ورووا أن في البحث تعباً وكلفة، فاستولوا الرضا، واقتصروا بما سطره غيره.

والقسم الثاني: قوم أم يهتدوا إلى أمثلة الأحاديث، وعلموا أن لا بد من سؤال من يحكم هذا، فاستكفوا عن ذلك.

والقسم الثالث: قوم خصوصهم التوسع في الكلام طلباً للتقدم والرياسة، واستغاثهم بالجلد والقباس، ولا كفات لهم إلى الحديث لا إلى تصحيحه، ولا إلى الطعن فيه.

وليس هذا شأن من استظهر أدبه، وجلب الوثيقة في أمره. وأخذ رأيت بعض الأئمة من الفقهاء يقول في تصديقه عن أفعال قد أخرجت في الصحيح: «لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذه الألفاظ» ويرد الحديث الصحيح، ويقول: «أعلاً لا يعرف» وإنما هو لا يعرفه، ثم رأيت قد استدل بحديث زعم أن البخاري أخرجه: «وليس كذلك» ثم قلل من مصنف آخر كما قال

(١) انظر مقدمة صفة صفة أبي (ص) والرملة المصروفة القلبي ص: ١١٠.

قليلاً له، ثم استدل في سائرته فقال: «علينا ما روى بعضهم أن النبي ﷺ قال: «كذبوا وأزيهوا» متابعين بطرائق في تصانيفهم: «علينا ما روى أبو بكر الخلال بإسناده عن رسول الله ﷺ، «وعلينا ما روى أبو بكر عبد العزيز بإسناده» و«علينا ما روى ابن بطة بإسناده» و«جمهور تلك الألفاظ في نقصها» وفي الاستدلال وفي العسرة غير أن السبب في نقصها هذا «التكامل من قبيلته» والصحيح ممن ليس له شغل سوى مسائل الخلافات ثم قد انحصر منها في المناظرة على خمسين مسألة و«جمهور هذه الخمسين لا يستغل فيها بدوئها» أما قدر الباقي حتى يتكامل عن القبالة في معرفته¹⁹.

والقوم عتني ممن قلته من التفاهات جرداً من كبار المحدثين عرفوا مصحح الخلل ومليحاً، ومنفواً في مكانه، إذا جاء حديث ضعيف يخالف طبعهم بزيادة الطعن فيه، وإن كان موافقاً لمطبعهم ساكراً عن الطعن فيه.

وهذا ينسب من قلة دين، وقليلة هوى، ثم روى بإسناده عن الشافعي، وهذا يستلزم من واقع أنه قال: أهل العلم يكتفون ما أهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتفون إلا ما لهم²⁰.

قلت: ومن المؤسف أن الترمذي الذي ذكره ابن الجوزي يتعلق كمالاً على رجلين كبيرين، أحدهما شافعي المذهب، وهو الإمام البيهقي، والآخر حننلي، وهو علاء الدين ابن الترمذلي، وذلك ظاهر في كتاب الأثر، فهما فائض التكرير، وفي كتاب الأثر «المجموع» الذي في الرد على البيهقي، بل إن ابن الجوزي نفسه لم يخرج من هذا البناء.

وأعتقد أن السبب في ذلك، إما هو التصديق المذهب، سبون، فذلك هو الذي يحمل البيهقي على السكوت عن الحديث الضعيف إذا كان له، ويشارج إلى اكتشاف من علة إذا كان عليه، بل إن بعضهم قد يصحح الضعيف، ويضيف

¹⁹ روى الشافعي في سننه من: «أبو إبراهيم بن عبد الله بن عبدون سأل الشافعي أبو سالم عن أبيه عن داود، وأبو الحسن فريده عن داود، روى في المصنف المصنفية بن الشافعية، روى بوجه الشافعي فهذا

الصحيح حجة ملزمة، فلا يمكن التمسك من شيء إلا علمه تكلياً... قاله محدثه
قولي: خالفنا من قضية الملزمة، ورواها السلف، بالنسبة للمحدثه فقط، دون
غيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية في نفس كلام الشيعة
الذين في نسخة من (1):

«الاعتناء بالمطالعات فيها أكثر من الصدق، وأكثر من التمسك، والمراجع في
الأمور بين علماء وعلماء إلى علم الحديث، كما ترجع إلى الصحابة في القول بين نحو
العرب، ونحو غير العرب، وترجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة، وما ليس
من اللغة، وإلى علماء الشعر والطب، وغير ذلك، فكل علم رجال يعرفون به
والعلماء بالحديث أهل تدبراً من هؤلاء، وأما علم صنف، وأما علم متقدم
وأكثر ديانة، وهم من أعظم الناس صنفًا وأمانة وعلمًا وغيرة فيما يتكبرونه من
الشرح والمصنف، مثل مالك وشعبة ومطهر، ويحيى بن سعيد والشافعي
وأحمد... و... البخاري ومسلم وأبي داود... وابن عدي وأبي حاتم البستي
والدارقطني وأما هؤلاء خلق كثير لا يحصى علمهم من أهل العلم بالرجال
والشرح والمصنف، وقد كان بعضهم أعظم بذلك من بعض، وبعضهم أفضل من
بعض في وزن كلامه كما أن الناس في سائر العلوم كذلك، فقال: وعلمنا علم عظيم
من أعظم علوم الإسلام (ص 111): فوالإستاد من خصائص هذه الأمة، وهو من
خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة ثم قال
(ص 112):

«الأميل في النقل أن يرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائهم، ومن يترجمهم في
علمهم، وأن يستدل على الصحة والخطأ بدليل متصل من الرواية فلا بد من هذا
وعلماء، ولا يصحرد قول القائل: (رواه فلان) لا يصح به لا أهل السنة ولا
الشيعة، وليس في المسلمين من يصح بكل حديث رواه كل محدثه ثم قال في
نفس الأمر (ص 113):

«وقد يكون الرجل صالحاً كثر الحديث، كثر الرواية فيه، لكن ليس من

أهل العناية بصحة ومصلحة، فهذا يستلزم منه قلعة، فإنه صاعد ضابط، وأما المعرفة بصحة ومصلحة، فهذا علم آخر، وقد يكون مع تلك عليها سجيته، وقد يكون صانعاً من غير المسلمين، وليس له كثير معرفة، لكن هؤلاء وإن تفاصلوا في الطلب فلا يروج عليهم من الكتب ما يروج على من لم يكن له عليه نكاح من كان يترجمول أعرف، كان تميزه بين الصديق والكلب، أتم فقد يروج على أهل الضمير والفقه والزهد والنظر أصابته كثرة، إما يستفوت بهاء وإما يحوزون صانعاً، ويكون مطوعة الكتب عند علماء الحديث، وقد يصدق على هؤلاء بما يكون كثيراً عند أهل المعرفة مثل ما يروي طائفة من الفقهاء حديث: «لا تعطي يا حبيراء قلعة يروث البرص» وحديث: «لا تعطي يا حبيراء قلعة يروث البرص» وحديث: «... إلى أمثال تلك من الأحاديث التي يصدق عليها طائفة من الفقهاء، ويرون عليها الحلول والحرام، وأهل العلم بالحديث يلقون على أنها كتب على رسول الله ﷺ موضوعة، وتلك أهل العلم من الفقهاء يملكون ذلك».

وقال العلامة محمد بن عبد الهادي بعد أن قال قول ابن أبي عمير: «...»
 خروج: ...

فوجدت الأحاديث التي ذكرها منها ما لا يعرف له إسناده ولا أصل كحديث: «...»
 في كتاب الأثرين بسنده ومنها ما هو موضوع، وما هو ضعيف الإسناد كحديث: «...»
 في كتابي يا حبيراء يروى في كتابي وابن عدي وغيرهما وهو موضوع، وحديث: «...»
 في كتابي يا حبيراء يروى في كتابي بسنده ضعيف، ... ثم قال ابن عبد الهادي: «...»
 فوجدت ما ذكره فيها من هذه الأحاديث ما يذكره بعض الفقهاء والأصوليين، أو المحققين محدثاً به أو غير صحيح به، مما ليس له إسناده أو إسناده ولا يخرج منه العلم بالحديث انتهى عن موج التلخيص بالتفصيل وحديث: ...
 وحديث: «...» ثم علم ذلك بقوله:

فراعلم أن غالب هذه الأحاديث مروية بالأسانيد، ومنها ما لا يعرف له إسناده أصلاً، وهي على أقسام: فبعضها ما هو موضوع على رسول الله ﷺ، وبعضها

ما يشك في واطئها، ومنها ما إسناده ضعيف، ومنها ما قد رجسته بعض الأئمة، والله الموفق للصواب^(١).

وقال العلامة ابن الصبّاغ في الأمانة القاطنة (ص ٢٩-٣٠) بعد أن ذكر أصنافاً من الرافضين، منهم من وضعوا أحاديث في الأحكام والفروع والحلال والحرام:

فمن هذا نصراً على أنه لا حجة للأحاديث المنقولة في الكتب المبسوطة ما لم يظهر منها، أو يظهر اعتماد أخبار الحديث عليها، وإن كان بعضها ظاهراً جليلاً، يعتمد عليه في نقل الأحكام، وحكم الحلال والحرام، ألا ترى إلى صاحب الفهامة من أئمة العقيدة، والرافعي شارح التوجيه من أئمة الفقهية - مع قولهما ممن يشار إليهما بالأئمة، يعتمد عليه الأماجد والأماثل - قد ذكرنا في كتابهما ما لا يوجد له أثر عند غير الحديث بفسره، كما لا يخفى على من طالع المخرج أحاديث الفهامة للرافعي، والمخرج أحاديث شرح الرافعي^(٢) لأن غير المسألتي، وإن كان حال هؤلاء الأئمة هذا، فما بالك بغيرهم من الفقهاء الذين يتساهلون في إيراد الأخبار، ولا يصحرون في سند الأكثر؟

ولذا قال علي القاري في حرسالة الموضوعات: حيث من نفس صلالة من القرائن في أثر حجة في رمضان كان ذلك جليراً لكل صلالة ذاته في غيره إلى سبعين سنة باطل قطعاً، ولا حجة بنقل صاحب الفهامة، وغيره من بقية شراح الفهامة عليهم أيماً من المستشرقين، ولا أمستوا الحديث إلى أحد من المخرجين، انتهى.

وقال السيوطي في هداية الصمد إلى متن أبي طوبة تحت حديث أبي رسول الله ﷺ أن يمشط أحداً كل يوم: فإن قلت: قل أنه ﷺ لأن يشرح لحيته كل يوم مرفوعة قلت: لم أقف على هذا بإسناد، ولم أر من ذكره إلا القزالي في

(١) يتلوه من مجموع بعض أحمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زريق، فيه عدة كتب منها فصل القرآن وأنه نقل الحاشية من أحمد بن عبد القادر، وقد نقل في كتابه كلام لا يعرف عنوانه في الشبكة الناصرية برقم (١-٤) محفوظ.

الإنبياء ولا يخفى ما فيه من الأهمية التي لا أصل لها فيها.
وقال الدكتور في كتابه الأخير «التلخيص الكبير لمن يطالع الجامع الصغير»
(ص ١٦٩-١٧٣) كيف أن ذكر مراتب كتب الله تعالى، وما يخدم عليه منها وما
لا يخدم:

«كل ما ذكرنا من ترتيب المصنفات، إنما هو بحسب المسائل الظهنية وأما
بحسب ما فيه من الأهمية التبرية فلا، فكم من كتاب مضى، استند عليه أجيال
العلماء مأثور من الأحاديث الموضوعات، ولا سيما الفتاوى، فقد وضح لنا
بوسع النظر، أن أصحابها وإن كانوا من الفضلاء، لكنهم في نقل الأخبار من
قيلساعين».

ثم قال الدكتور في الكتاب الأول (ص ٢٢٥): «فإن قلت: لما بالهم أوروبا
في تصانيفهم الأحاديث الموضوعات مع روايتهم ونبأاتهم؟ ولم لم يقتضوا الأسانيد
مع صحة طبعهم؟ قلت: لم يورثوا ما أورثنا مع العلم بكونه موضوعات في علوم
مرور، وانما رواة الأسانيد على نقاء الحديث، لكنهم اغترسوا من الكشاف
الحديث، إذ ليس من وظائف البحث عن كونه رواية الأخبار، إنما هو من وظيفة
حصة الأئمة، فكل نظام مطالعة، وكل فن رجالية».

قلت: وفي جواره كقوله نظر كبير واسع، فالعلم، فإن كون هذه الأحاديث
ليس من وظيفة العلماء، فذلك لا يبرح لهم مطلقاً أن يورثوها مستحقين بها،
وحيث إن بها حاتم القرون العلمية، وهذا معناه أحد شيئين:
إما أنهم يورثونها مستحقاً، فذلك استحقاقاً بها، وهذا بعيد لأن شهادة الأئمة
المتخصصين تروى ذلك،

وإما أنهم لا يعلمون مستحقاً ومع ذلك استأثروا بها، وهذا هو الذي نعتقد،
وهم على هذا متشابهون كما صرح الدكتور فيما تقدم، فعمل الله بالحق يفرق ذلك
لهم لخدمتهم للشرح بعلم الله، وإن كان لخدمتهم هذا له آثاره السيئة من نشر
الأحاديث الضعيفة والموضوعة بين طلاب الفقه، حتى صار من الصعب إنقاذهم
بسطها وصرغهم عنها إلى الأحاديث الصحيحة فكيف يمكن التمسك بها بين قرونها من

الفتيات، ولوضعهم أنهم كانوا على معرفة تامة بالأحداث، صيغتها وصيغتها
وأنهم لم يورثوا إلا ما صيغ منها، ويصرح بعض فلاسفة هؤلاء: قال عليه
سبحته: وليس كل حديث قلناه، وبهؤلاء أو أيها هؤلاء قول الرجل الحكيم:
ولكن، فهو وبالله.

وحتى بعد هذا، لا توجد من تلكا اليوم، أن يصر كل واحد منهم مجدداً، إلى جانب التوجه القليل، يستطيع حين يطلب الأمر أن يستخرج الحديث من معاصره وأصوله القوية منها والهجينة، وأن يحكم عليه بالصدق أو الضعف، ليس ذلك قليلاً من الطموح، بل دراسة بنفسه لأمنائه، وبصرفه لرواده، واتجاهه لطلابه، فلا . . لا يريد منهم هذا، بله شيء، يجب حفظاً، وإلم لا ٢٠ وأكثرهم لم يتوسوا من علم الحديث إلا ما يعرف اليوم بمصطلح الحديث دراسة سطحية نظرية لم يترن منها تطبيق عملي، على نحو دراستهم سائر العلوم الأخرى، مثل الفقهانية واللكونية وغيرها من العلوم التي إذا لم يخدم إليها دراسة تطبيقية، خسرت ما ينبغي من أفعالهم بعد انتهائهم من الدراسة وبصرفهم على التواضع.

ولما نزل من القهقرا الروح نزلها وهو سهل على من سهل الله له: أن يحتجوا
بمنوع من قبلهم فلا يحتجوا بالأحاديث الضعيفة والآيات التي حكم شرعي وأن
يحتجوا عليها بالمرجع إلى عمل المتخصص والمعرفة بها من المتخصصين، ومولا
لهم كتب كثيرة معروفة في الخروج بعض الكتب القليلة، ولهم كتب أخرى متروكة
تساعد القراء على تمييز الحديث الصحيح من الضعيف، ولذلك يصح اعتبارهم
بكونهم علماء ناهضاً صالحاً شاكراً.

[illegible]